**كلمة تقديمية للسيد أحمد الحليمي علمي،**

 **المندوب السامي للتخطيط،**

**للعرض حول:**

**" نموذج الاستهداف الجغرافي للحد من الفقر "**

**الرباط في، 17 ماي 2017**

**السياق الوطني لسياسات الاستهداف**

انخرط المغرب وكما يعلم الجميع في سياسة اتخذت طابعا أكثر عزيمة منذ بداية القرن لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وفي هذا الإطار، وجب التذكير بالمقاربة الرائدة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضعت أعلى سلطة في البلاد لبناتها ومافتئت تدعمها. ويتفق الجميع على كونها مجددة في مقاربتها ومتينة في هياكلها ووجيهة في استهدافها الاجتماعي والجغرافي وعلى النموذج التشاركي لتدبيرها وتعددية تقييم أدائها.

غير أنه يجب الاعتراف، فيما يخص مجال مكافحة الفقر، أن السياسات العمومية ظلت عموما، رهينة نظام تحويل موارد الميزانية بشكل جزافي لجميع السكان، عن طريق دعم أسعار المواد الغذائية والطاقية، أو الخدمات الاجتماعية في الآونة الأخيرة على نطاق واسع، كما هو الحال بالنسبة لنظام المساعدة الطبية (RAMED) أو التدابير المخصصة لفئات اجتماعية أو فئات عمرية من الساكنة اعتبرت هشة.

بفضل تحسن المعدل السنوي للنمو، فإن نمط التحويل الجزافي هذا، قد ساهم بالفعل في تراجع ملحوظ في معدلات الفقر والهشاشة على المستوى الوطني وخصوصا بالوسط الحضري. إلا أنه لم يستطع مقارنة بالموارد المرصودة له، أن يستفيد من تقوية المقاربة التي اعتمدتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في استهداف الفئات الاجتماعية والمجالات الجغرافية الأكثر احتياجا، ولا أن يضمن استمرارية إعادة إنتاجها ولا حتى أن يخفف من الاختلالات الاجتماعية والمجالية التي كان بطبيعته يستهدفها.

**بعض الأمثلة للاختلالات الناجمة عن النمط الجزافي لاستهداف محاربة الفقر**

وضحت أشغالنا المعتمدة على نتائج البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر (ENCDM) لسنة 2014، أن حوالي 30% من مساعدات الميزانية المخصصة لدعم المواد الغذائية وغاز البوتان قد استفادت منها 20% من الأسر التي لديها أعلى مستوى معيشي، مقابل 13% لفائدة 20% من الأسر الأكثر حرمانا، وهي علاقة أكبر بالضعف لفائدة المجموعة الأولى. تصل هذه العلاقة إلى 2,4 مرة فيما يخص الدقيق الوطني للقمح الطري، 3,4 مرة فيما يخص السكر و1,9 مرة فيما يخص غاز البوتان.

في مجال التغطية الصحية، إن نظام المساعدة الطبية (RAMED)، والذي يسعى لتغطية الساكنة الفقيرة والهشة التي لا يشملها أي نظام تأمين صحي، لم يسلم من هذا النوع من الاختلالات، وفقا لنفس الأشغال. ففي الوقت الذي نجد فيه أن 26,1% فقط من المستفيدين ينتمون لفئة 20% ذات أدنى مستوى معيشي، فإن 7,6% ينتمون لفئة 20% ذات أعلى مستوى معيشي.

 تتجاوز هذه الاختلالات نظام المساعدات المبررة بدعم الفئات الأكثر حرمانا، لتشوب ولوج الساكنة إلى النظام العمومي للتربية والتكوين. وطبقا لآليات الانتقاء الاجتماعي، فإن حوالي 30% من المسجلين بالمستوى الثانوي أو العالي برسم سنة 2014 ينحدرون من فئة 20% الأكثر غنى، مقابل 10% ينتمون لفئة 20% الأكثر فقرا.

أمام مثل هذه الاختلالات المرفوضة باستمرار، والمترتبة طبعا عن نمط التمويل العام للبرامج الاجتماعية، ما فتأت النقاشات تزداد أهمية حول أفضل صيغة لاستهداف الموارد العمومية التي تمكن من توجيهها لتحقيق أكثر فائدة للسكان الذين هم في أمس الحاجة إليها.

**خريطة الفقر النقدي كآلية للاستهداف الترابي والاجتماعي للبرامج الاجتماعية**

إن الأشغال التي تعرض مصالحنا اليوم أهم خلاصاتها، ليس الهدف منها هو اختيار هذه الصيغة أو تلك أو تقديم صيغة أخرى إضافية لاستهداف برامج محاربة الفقر، ولا بكل تأكيد وضع معايير لتحديد الأسر أو الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة منها. يتمثل هدفنا بالأحرى في المساهمة وفي إدراج النقاش في سياق الأشغال التي قمنا بتدشينها سنة 2004 وتحسينها خدمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك من خلال وضع خريطة للفقر على مستوى جميع الوحدات الترابية رهن إشارة أصحاب القرار، تمكنهم من إرساء تحكيمهم المطلوب في التوجيه الجغرافي والاجتماعي للموارد المالية المخصصة لمحاربة الفقر والهشاشة وللبرامج الاجتماعية بشكل عام بناء على معطيات موضوعية.

يتعلق الأمر بخريطة محينة للفقر النقدي منجزة من طرف خبراء بمرصد ظروف معيشة السكان على أساس دمج المعطيات المنبثقة سنة 2014، عن البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر والإحصاء العلم للسكان والسكنى.

لماذا إذن، وقع الاختيار على الفقر النقدي لقياس هذه الظاهرة من ضمن مختلف المقاربات المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط؟ من بين هاته المقاربات نذكر على الخصوص المقاربة المتعددة الأبعاد للفقر التي تدمج في نفس الآن، أثر وحدة الحرمان والنقص المتراكم لدى كل شخص، وكذا الفقر الذاتي الذي يقدم صورة حول تصور وإحساس المواطنين لمستوى عيشهم ووضعهم الاجتماعي.

 اسمحوا لي هنا أن أتحدث قليلا عن هذا الاختيار.

إن مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد تمتاز بإدماج حزمة كبيرة من العوامل التي تعتبر مصدرا أو تجليا للفقر أو إعادة إنتاجه الاجتماعي. يتعلق الأمر على الخصوص بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ووسائل التواصل وظروف استغلال المسكن. وبذلك فهذه المقاربة تسمح بتحديد الأبعاد التي على أساسها يمكن تسطير الأولويات لتقليص الحرمان المعاش من طرف السكان. يتعلق الأمر هنا، بمقاربة مفيدة للسياسات العمومية والتي خصصنا لها أعمالا منذ عدة سنوات وسنقدم، بعد بضعة أسابيع، نتائجها المحينة انطلاقا من المعطيات الأخيرة لسنة 2014 على المستوى الوطني والجهوي والجماعي بل والمستوى الأدنى على صعيد الجماعة.

أما بخصوص الفقر الذاتي فهو بطبيعته يعطي تصحيحا لكل غموض أو نقص أو تحيز قد يشوب المقاربات الأخرى. يمكن لهذه المقاربات التي تعتمد على بحوث مباشرة، في حالة إنجازها بشكل دوري، أن تشكل مصدرا يوضح مستوى أداء السياسات العمومية في مجال محاربة الفقر. كما يمكنها أن تشكل مؤشرا حول تطور الاحساس بالفوارق الاجتماعية. ولكن ليس لها طابع عملي بالنسبة لأصحاب القرار والساهرين على تدبير البرامج الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للمقاربتين الأخريين للفقر.

**توزيع الفقر النقدي حسب الجماعات**

لقد آثرنا مع ذلك المقاربة النقدية للفقر والهشاشة المعتمدة من طرف البنك الدولي. وكما تعلمون، فالفقر في هذه الحالة، يقاس بحساب عتبة النفقات اللازمة لإشباع الحاجيات الغذائية للأسرة مع زيارة منحة غير غذائية تعتمدها هذه المؤسسة الدولية، في حين تقاس الهشاشة برفع عتبة الفقرب 1,5 مرة.

إن تبني هذه المقاربة يمتاز بتوفير تمثيل خرائطي واضح من حيث العدد وحدة وضعيات الفقر والهشاشة التي تمس المشهد الوطني على الصعيدين الترابي والاجتماعي وكذا المساهمة في تحديد سياسة رشيدة للاستهداف تجاه محاربة الفقر على هاذين المستويين.

إن قراءة هذه الخريطة الجديدة للفقر تبين أن:

على المستوى الجماعي، فإن 39,2% من مجموع 1683 جماعة ومركز حضري، سجلت معدلا للفقر النقدي يقل عن 5%، بينما 29,8% تراوح بها هذا المعدل بين 5% و 10%. كما أن 23,8% سجلت معدلا بين 10% و20%، و5,1% تراوح بها هذا المعدل بين 20% و30%، في حين أن 2,2% منها تجاوز بها المعدل 30%.

في المجال القروي، لا يتجاوز معدل الفقر النقدي 5% بالنسبة ل 28,5% من مجموع 1279 جماعة، وهو يتراوح بين 5% و 10% بالنسبة ل 34,4% من الجماعات. هذا، ويتأرجح هذا المعدل بين 10% و20% بالنسبة ل 28,2% من الجماعات، في حين يقع هذا المعدل بين 20% و30% بالنسبة ل 6,0% من الجماعات، و يفوق 30% بالنسبة ل 2,9% منها.

على المستوى الحضري، فقد سجلت 73,3% من مجموع 404 جماعة ومركز حضري معدلا للفقر يقل عن 5%، بينما 15,1 % يتراوح بها هذا المعدل بين 5% و 10%. في حين عرفت 9,7% منها معدلا ما بين 10% و 20% ، بينما 2,0% منها يفوق بها المعدل 20%.

**محاكاة أثر مقاربة الاستهداف الجغرافي**

إن خريطة الفقر توفر للسياسات العمومية أداة أمثل لتوزيع الموارد الموجهة لتقليص الفقر النقدي والتي تمكن من جهة، من استفادة أكبر عدد من الأفراد، ومن جهة أخرى، تحقيق أفضل مردودية ومن تمة استعمال أفضل للموارد.

إن المحاكاة المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط في هذا المجال، و أخذا بعين الاعتبار مختلف أنماط الاستهداف، المعممة اليوم من طرف البنك الدولي، تخلص إلى استنتاج مفاده أن مستوى تقليص الفقر والهشاشة، وبصفة عامة أداء البرنامج الاجتماعي يكون مرتفعا واقتصاد الموارد كبيرا عندما توجه سياسات الاستهداف:

* جغرافيا: إلى الوحدات الترابية الأساس الأصغر حجما (المراكز الحضرية، جماعات، دواوير، بل ومناطق إحصاء)؛
* اجتماعيا: إلى الأسر الأكثر حاجة بالوحدات الترابية الأكثر فقرا.

**الخاتمة**

طبقا للتعليمات الملكية السامية، وفي الوقت الذي انخرط فيه المغرب في مسلسل الجهوية المتقدمة، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مطالبة بتوسيع مجال برامجها المتعددة الأبعاد للتنمية الاجتماعية. ونتمنى، من خلال إنجاز خريطة للفقر النقدي، وضع رهن إشارة السلطات العمومية على المستوى الوطني والجهوي والجماعات المنتخبة، أداة تمكن من تحديد أفضل للأهداف في مجال التنمية البشرية والرفع من مردودية الموارد المخصصة لها.

إن الانخفاض الملحوظ في معدات الفقر والذي يصل 21 نقطة، كما أبرزت ذلك أشغالنا على مستوى الجماعات القروية المستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، من شأنه أن يسائلنا حول وجاهة توسيع النموذج العملي لهذه المبادرة إلى المستوى الوطني والجهوي، فيما يخص الاستهداف واعتماد مقاربة تشاركية في إنجاز المشاريع على مستوى مجموع البرامج الاجتماعية المرتقبة. وبهذا يستفيد بلدنا من خلال تحسين مختلف مؤشراته الاجتماعية وميزانياته المعتمدة بفضل مردودية نفقاته.

الترجمة غير معتمدة من طرف كاتب المقدمة